اليقين في غير كلامه تعالى وبالجملة لا بد من تتميم او اشتقاق امع قوله رجاء لمصيبه
التعريف جامعا والتقييد بقوله رجاء او حصولا اى دفع حصولا بان يظهر
باعتبار اسباب حصوله سوى التوقع دفع الحصول او احداثيه اى شروعا
اى دفع شروع فيه بان يكون الشروع حاكما بدفوه فالاولى عسى وبطين
وهو غير متصرف ولذا زعم الزجاج انه حرف واتصال الضمير المرفوع به فيه
كما انه اتصال الضمير المنصوب بعسى وجاء كسر سينها انكان المتكلم
او مخاطبا وفاء سابات واتصالها الضمير المرفوع نحو عسى زيد ان يخرج فالكلام
على ان يخرج منصوب المحل خبر عسى وفيه اشكال اذ عسى لرجاء لا يظهر
له معنى يطلب فاعلا لان خبرا نحو عسى زيد بمعنى يرجى زيد وهذا لا يطلب خبرا
وقيل ان يخرج مفعول له لمحذوف قارب زيدا الخروج كان معنى عسى ان يخرج
زيد قرب خروجه فهى لا تزم ترتفع وفيه ان عسى لو كان بمعنى القرب و
القرب يستفاد من الرجاء وقيل ان يخرج بدل اشتمال فالمعنى يتمنى زيد خروجه
فيما ذكره المتاخرون جعل ذلك الافعال على نحو واحد فالمقصود من الكل
قرب الخبر فالمراد بقرب زيد من الخروج حصول المريد فقوله ان يخرج خبر عسى
عسى يتضمن معنى كان فكانه قيل يتمنى زيد كائنا اذا خروج فى الحكم كونه
اذا خروج سابقا فى القرب وكذا كان زيد يخرج فى معنى قرب زيد من الخروج
كائنا يخرج وهكذا اخذ زيد يخرج معناه شرع فى الخروج كائنا الخروج والتضمن
معنى صار لكان احسن وعسى ان يخرج زيد مثل اين نفسها على استعمالى
عسى كونه عاملا الرفع والنصب وكونه عامل الرفع فقط بان يكون ان يخرج
زيد فاعل عسى ولا يكون لا منصوب بحيث لا يجوز حذف ان فيكون قوله قل
يحذف ان من الحكم المثال الاول وكان الناسب يلحقه عالمثال الثانى ولى شبهها
على انه يجوز تقديم الخبر على الاسم فى هذا الباب ولان لا يجوز تقديمه على الفعل
كما يجوز فى باب كان لضعف هذه الافعال حيث كان ايراد الخبر لتضمين كان اى

قوله

قوله وقد يحذف ان مشتركة بين المثالين والمسند عليه تقديم الخبر على الاغير
مختص بعسى كما يشير اليه الا ان الاولى يجتمع عسى ان يخرج زيد ان يكون من باب التنازع
وان يكون العمل الثانى كذهابى ليصرى وان يكون الاول على ما ذهب اليه الكوفى
لكن فى قولك عسى ان يضرب زيد عمرا سعين اعمال الثانى اذ لولا عمال الاول
لوقع الاجنبى بين زيد بين اجزاء صلة ان وفيه انه لو لم يجز اعمال الاول حتى يتم
لم يصح ان يكون من باب التنازع لانه انما يكون فيما اذا جاز عمل كل منهما
فى المتنازع فيه مع ثبوته فى سكانه فلا يجوز هذا التركيب للزوم الاضمار قبل
الذكر فى غير باب التنازع والثانى كاد يفعل كاد زيد يجئ وقد تدخل ان
يشبهها بعسى ولم يذكر صحة الافعال الناقصة كاد وكاد وشك فانه يستعمل
وجد اسم فاعل كاد وكاد وشك بمعنى قرب تكاد ارضنا ان تعود خلاف الانيس
سانا وأذا دخل النفى على كاد ونحوها لا يفعال فى انه يصير منفيا وقد يكون
المقصود به عروق وقوع الفعل الذى وقع وقد يكون المقصود عدم وقوع
الفعل مع بعد عن الوقوع فمن الاول قوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون
ومن الثانى قوله تعالى لم يكدبها او قيل يكون للاثبات مطلقا اما فى الماضى
ليكون قوله تعالى وما كادوا يفعلون سانيا القوله فذبحوها الا يمكن
الذبح بعد القرب منه واما فى المضارع فلتخطئة الشعراء اذ فى الرؤية
لم يكد لله على انترى واجب ربيب المهوى وقول ذى الرمة زلخ
لم يكد يقوله لواحد وقيل فى الماضى للاثبات وفى المستقبل كالافعال الاول
فى المضارع ليشمل الحالة كما فى الدعوى الاولى يقوله تعالى وما كادوا
يفعلون وفى الدعوى الثانية يقول ذى الرمة اذا غير الهجر فى رواية
الثانى الحبين لم يكد ربيب المهوى واسح الهوى يزيد نفسه مرحبة
ح ان المنفى على اشتمال المقارنة ممن حيث هى مع بعدها عن الوقوع اما
جعلنا الكلام دليلين نشر على ترتيب اللف دليلا ولما عليجمع الكل